*ما ينوبُ عن الفاعل بعد حذفه*

*بحث في النحو*

*إعداد/ منى السيد عوض إبراهيم*

*قسم اللغة العربية*

*كلية العلوم الاسلامية – جامعة المدينة العالمية*

شاه علم - ماليزيا

*Mona\_aoud@yahoo.com*

*خلاصة*—هذا البحث يبحث في ما ينوبُ عن الفاعل بعد حذفه.

*الكلمات المفتاحية: الفاعل، الأسماء، المفعول.*

# ***المقدمة***

معرفة أسس ما ينوبُ عن الفاعل بعد حذفه، إن المفعول به كالفاعل من وجه وليس كالفاعل من وجه آخر، فهو مثله من جهة وصول الفعل إليهما بنفسه، فكما تقول في: "فهم زيدٌ النحوَ": إن "فهم" فعل ماض، و"زيد" فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، و"النحو" مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، فليس هناك حدود بين الفعل وفاعله، ولا بين الفعل والمفعول به؛ ومن ثَمّ تعدّى الفعلُ بنفسه إلى الفاعل وتعدّى بنفسه إلى المفعول، فلمّا حُذِفَ الفاعل نادى العقل وقال: أيّها الشبيه تعالَ وأنت الأساس، فخذ الرفع الذي كان، ودع النصب الذي كان، فأنت الآن مرفوع بالنيابة، لا ينازعك في ذلك ظرف مختص أو غير مختص، ولا جار ولا مجرور، ولا مصدر، هنيئًا لك بالنيابة دون قيد ودون شرط..

1. *المقالة*

إنابة المفعول هي الأصل:

إنّ أبا البقاء ذكر في أوّل باب ما لم يسمَّ فاعله أن حذف الفاعل يكون لخمسة أوجه، وقد ذكرنا أكثر من ذلك، ويطيب لنا أن نذكر عبارته الموجزة كدراسة نصية لجزء من كتاب (اللباب في علل البناء والإعراب) حيث يقول:

أحد الأوجه الخمسة:

الأول: ألا يكون للمتكلم في ذكره غرض.

الثاني: أن يترك ذكره تعظيمًا له واحتقارًا -والصواب أن يقال: تعظيمًا له أو احتقارًا.

الثالث: أن يكون المخاطب قد عرفه.

الرابع: أن يُخاف عليه من ذكره.

الخامس: ألا يكون المتكلم يعرفه -وهي عبارة تبدو ركيكة؛ لأن قوله: "أن يكون مجهولًا" أولى من قوله: "ألا يكون المتكلم يعرفه"-.

ثم قال أبو البقاء: "وإنما غُيِّر لفظ الفعل؛ ليدل تغييره على حذف الفاعل"، وهي عبارة جميلة ندية؛ لأنَّها علة وجيهة، أي: لماذا غيرنا الفعل؟

قلنا: إنَّ أول الفعل يضمّ أوله، سواء أكان الفعل ماضيًا أم مضارعًا، ذكر العكبري أن لفظ الفعل يغيّر؛ ليكون هذا التغيير بمثابة الدليل على أن الفاعل قد حُذف، وهذا تفخر به العربية؛ لأن كل شيء يحدث فيها إنَّما يحدث لعلة وجيهة، أي لا يحدث فيها شيء اعتباطًا.

وقال: "وإنَّما ضُمّ أوله، وكُسر ما قبل آخره في الماضي، وفُتح المستقبل" ويقصد بكلمة "المستقبل" المضارع. والمضارع إما أن يدل على الحال، وإما أن يدل على الاستقبال، وقد آثر العكبري التعبير بالمستقبل دون الحال، ولا أدري ما سبب ذلك، ومن ثَمّ لا بد أن يكون تعليق، حين يقول: "وفُتح المستقبل" لا بد أن تعلِّق بقولك: وفُتح أول المضارع، والمضارع ما دل على حال أو استقبال، لكن أبا البقاء آثر الاستقبال دون الحال، وهذا مما يؤخذ عليه، وربما يُلتمس له العذر بأن المستقبل قد يبدأ من الآن، فأنت إذا قلت: "يُكرم زيد" دلّ ذلك على أنه قد يكون مكرمًا الآن، وقد يكون مكرمًا غدًا -إن شاء الله- وهكذا.

لكنه قال: إن هذا الضم، وهذا الفتح؛ لوجهين:

الوجه الأول: أنه خُصّ بصيغة لا يكون مثلها في الأسماء ولا في الأفعال التي سُمي فاعلها؛ لئلا يلتبس، وكأن أمنَ اللبس هو الذي جعل هذه الصيغة للفعل الذي لم يسمَّ فاعله.

ثم يتّبع طريقة الزمخشري فيقول: فإن قلت: كان يجب أن يُكسر أوله ويُضم ما قبل آخره؛ إذ لا نظير له. قيل: الخروج من كسر إلى ضم مستثقل جدًّا بخلاف الخروج من ضم إلى كسر، وكأن أحدًا اعترض عليه فقال: فما بالك في "دُئِل"؟ قال: "إنه لا ينظر إليه؛ لأنه قليلٌ شاذٌّ".

ما صلة ذلك بنشأة النحو؟

نحن نعلم أن أهل البصرة كوّنوا كثرة كاثرة من المسموع الفصيح لكي يقيسوا عليها، ولم ينظروا إلى القليل واعتبروه شاذًّا ونادرًا لا يصحّ أن يقاس عليه، ويجيء اليوم أبو البقاء ليؤكِّد هذه الحقيقة؛ فيقول: "لا تنظروا إلى "دُئِل" في الأسماء؛ لأنها شاذة قليلة لا يقاس عليها".

فالرجل برغم ضيق كتابه إلا أنه موسوعي، ويعدّ كتابه من أهم المصادر عندنا.

قال: "وإنما فُتح ما قبل الأخير في المستقبل" وعاد مرةً أخرى وكأنه مصرٌّ على أن يقيد المضارع بالاستقبال، فقال: "لئلا يلتبس بما سُمِّي فاعله، "يُشرِف" هو مكسور ما قبل آخره، فلو تركناه على كسره لأدّى ذلك إلى اللبس، فلا بدّ أن تحوِّل هذه الكسرة فتحةً فتقول: يُشْرَف، ويُكْرَم... ونحو ذلك.

الوجه الثاني: أنهم ضمّوه عِوضًا من ضمّ الفاعل المحذوف. وهذا لم نره في كتبٍ معتمدَة للنحو، بأنّا ضَمَمنا؛ عوضًا عن ضمّ الفاعل المحذوف.

ولو ناقشنا أبا البقاء هنا لقلنا: أيّ وعوض وقد صار المفعول به مرفوعًا بالنيابة عن الفاعل، فهل يكون الرفع من وجه أن المفعول صار نائبًا عن الفاعل فكان حقّه النصب، وأصبح حقّه الآن الرفع؟

ثم لا نكتفي بذلك ونضمّ أول الفعل عوضًا عن رفع الفاعل؟

إن كان لذلك من سبب؛ فسببه أن أبا البقاء ألحّ في اثني عشر وجهًا على أن الفاعل جزء من الفعل فهو يعتبر الفعل من الثكلى، فقدَ فاعله -أي فقد جزءه- فصار محتاجًا إلى عوض، فضُمّ أوله؛ لكي تجفّ دموعه ولكي لا يحزن على ما فاته.

وإذا كان ما قاله أبو البقاء صحيحًا في أنَّ الفاعل كجزء الفعل، فإنا نقول له: وما الفرق بين الفاعل وبين نائبه من حيث علاقة الإسناد بينهما أو من حيث النسبة التي ذكرها ابن مالك في (شرح التسهيل)؟ أليس نائب الفاعل كجزء الفعل، حين نقول: سُئِلَ الرجل؟ أليس للمفعول به كلّ ما للفاعل من أحكام؛ من اتصال؛ من عدم تقديم؟ ولو أنه قُدِّم لصار مبتدأ كما أنَّ الفاعل لو قُدِّمَ صار مبتدأ؟!

أنت تقول: أُكْرِمَ الضيفُ، فإذا قدَّمت "الضيف" فما إعرابه؟

تقول: الضيفُ أُكْرِمَ، وعلى هذا فـ"الضيف" مبتدأ، و"أُكْرِمَ" فعل ماضٍ مبني للمجهول أو مبني للمفعول أو مبني لما لم يسمَّ فاعله، ونائب الفاعل مستتر تقديره "هو" يعود على "الضيف"، والجملة من الفعل المبنيّ للمجهول ومن نائب فاعله المستتر في محل رفع خبر المبتدأ.

وهذا هو عين ما يقال في "قَامَ زَيْدٌ"، لو قلنا "زَيْدٌ قَامَ" فـ"زيد" مبتدأ، و"قام" فعل ماضٍ فاعله مستتر فيه، والجملة فعلية في محل رفع خبر المبتدأ.

يقول الدارسون في باب الفاعل: "فهمت زينب" إن تاء التأنيث لحقت الفعل وجوبًا؛ لأن "زينب" فاعل مرفوع، وهو مؤنث تأنيثًا حقيقيًّا، ولا يوجد فاصل بينه وبين فعله.

إذا قلنا: "أُكْرِمَت زينب" فهل نستطيع أن نقول: "أُكْرِمَ زَيْنَبُ"؟

هذا محال؛ لأن لنائب الفاعل ما للفاعل من أحكام، والفاعل "زينب" في قولنا: "فهمت زينب" مؤنث حقيقي غير مفصول، فوجب أن نلحق بالفعل تاء التأنيث فنقول: "فهمت زينب".

وهكذا الحال في بناء الفعل لما لم يسمَّ فاعله أو للمفعول أو للمجهول، نقول: "أكرمت زينب"، الإعراب: "أكرم" فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث وهي واجبة هنا، و"زينب" نائب عن الفاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ولا بد أن نقول: "أُكْرِمت" كما قلنا: "فَهْمَت" فأيّ فرق من حيث المعنى أو من حيث اللفظ حتى نجعل للفعل المضموم الأول وجهًا وعلةً تقول: إننا ضممنا أوله عوضًا عن ضمة الفاعل المحذوف؟

إنَّ ضمة الفاعل المحذوف موجودةٌ في نائبه؛ ولذلك لا يحتاج الفعل إلى عوض، فهذا الكلام يبين لنا أنَّ أبا البقاء يناقض نفسه، ونحن لا نقبل مثل هذه العلة، وإنَّما قلت آنفًا: هكذا نطقت العرب: {ﭭ ﭮ ﭯ ﭰﭱ ﭲ ﭳ} [التكوير: 8، 9] البناء لما لم يسمَّ فاعله، ضم أول الفعل لا عوضًا عن فاعل كان مضمومًا فذهب؛ لأن نائب الفاعل بالتبعية والتلقائية والطبعية سيصير مرفوعًا، فإن كان الغرض أن الفعل قد جاور مرفوعه، أو أنه حُذِفَ بعضه المرفوع؛ فقد جاء إليه بعضُه المرفوع، هذا عوضٌ عن هذا. وكما قال الشنفرى:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| وَفِي الْأَرْضِ مَنْأَى لِلْكَرِيمِ عَنِ الْأَذَى | \* | وَفِيهَا لِمَنْ خَافَ الْقِلَى مُتَنَقّلُ |

المرأة تموت، أو يموت زوجها، فيتزوج الزوج، أو تتزوج الزوجة، فهل يكون من أثرٍ للراحل الغابر، أم أن للزوج الجديد الحق الذي كان للقديم؟ فاللغة والحياة تقول: أن هناك عوضًا، وأن هناك حكمًا، وأن لكل إنسان ما يستحقّه من حقوق، فإذا أدِّيت الحقوق، أو حيل بيننا وبين صاحب الحقوق وحلّ محلّه غيره أخذ حقوقه، وهكذا...

وفي عبارةُ أبي البقاء -وهي "أننا ضممنا أول الفعل ليكون هذا الضم بمثابة العوض عن الفاعل الذي كان مرفوعًا"- نجده يزعم أن الفاعل كجزء من الفعل -ونحن معه من حيث: المعنى، والعلاقة، والاتصال، والنسبة، والإسناد- فإن ذلك كلّه موجودٌ في النائب الذي ناب عنه بعد حذفه، فأيّ مشكلة في هذا؟ سُئلت المرأة، وسَأَلت المرأة.

تتركّز القضية في أن "سألت المرأة" سأل: فعل ماض، والمرأة فاعل، "سئلت المرأة" سئل: مبني للمجهول، والمرأة نائب فاعل، التأنيث واجب في حال كونها فاعلًا، والتأنيث واجب في الحالتين، وهي متّصلة بالفعل حال كونها فاعلًا، وهي متصلة بالفعل حال كونها نائبًا عن الفاعل.

يقول أبو البقاء: "إنّهم غيروا منه موضعًا آخر بغير الضم، والثاني: أن المحذوف قد أُقيم المفعول مقامه". وهذا هو الذي ذكرناه، وردّ به أبو البقاء على نفسه أو على من يدّعي أنهم ضموه عوضًا من ضمّ الفاعل المحذوف.

قال: "وإنَّما أقيم المفعول مُقام الفاعل؛ ليكون الفعل حديثًا عنه؛ إذ الفعل خبر، ولا بد له من مخبر عنه، ولما أُقيم مُقامه في الإسناد إليه رُفِعَ كما رُفِعَ، الرافع له الفعل المسند إليه" وهنا واو ساقطة، أي أنك تقول: ولمّا أَقيم مُقامه في الإسناد إليه رُفِع كما رفع، والرافع له الفعل المسند إليه.

أثار أبو البقاء العكبري هنا مسألة العامل كما أثارها في باب الفاعل: لقد ذكر في باب الفاعل أن الرافع له هو الفعل.

وقد ذكرنا ما قاله ابن مالك في أن ما قاله خلفٌ مردود، وخلفٌ قال: "الفاعلية"، ويمكن أن تشم رائحة كلامه هنا؛ لأن الفاعلية يمكن حملها على الفاعل؛ ولأن الفاعليّة يمكن حملها على نائب الفاعل، فهي لا تحتاج إلى أن نقول: نائب فاعليّة، وإنما هي فاعلية باعتبار الأصالة في باب الفاعل، أو باعتبار النيابة في باب النائب عن الفاعل.

إذن، الرافع للفاعل هو الرافع للنائب عنه، أو للمفعول بعد رفعه، أي بعد أن صار نائبًا عن الفاعل.

أقول: هذا من وجوه الشبه ومما تقتضيه النيابة، فإذا اقتضت نيابة الفاعل أن يكون للنائب كل ما كان للمنوب عنه -أي ما كان للفاعل- من رافع، ومن كونه صار عمدةً، ومن كونه يلحق فعله علامة التأنيث وجوبًا أو جوازًا، ومن كون الفعل يفرد معه، بمعنى أنك تقول: أُكْرِمَ الرجل، وتقول: أُكْرِمَ الرجلان، وتقول: أُكْرِمَ الرجال، كما كنت تقول: قال رجل، وقَالَ رَجُلَانِ مِنَ الّذِينَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمَا، وأَفْلَحَ الْمُؤْمِنُون.

فأنت تفرد الفعل مع الفاعل المثنّى، وتفرد الفعل مع الفاعل الذي هو جمع، كذلك تفعل في النائب عن الفاعل فتقول: أُكْرِمَ الرجل، وتقول: أُكْرِمَ الرجلان، بدون ألفٍ، بينما النائب عن الفاعل الرجلان، وتقول: أكرم الرجال، والرجال جمع، ومع ذلك قلنا: أكرم.

والجواب: أن لنائب الفاعل ما للفاعل، إلا على لغة طيئ وأزد شنوءة.

هل هناك من فرق في عامل الرفع في الفاعل وعامل الرفع في نائبه؟

الجواب: لا.

إذن، التحقيق أن عامل الرفع في الفاعل هو الفعل أو ما تضمَّن معناه، من مصدر، واسم فاعل، وصفة مشبهة، وكذلك العامل في النائب عن الفاعل، حين تقول: {ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ} [الزُّمَر: 73] تقول: {ﯔ} مبني للمفعول، و{ﯕ} في موضع رفع نائب فاعل، والذي رفع موضعَه هو {ﯔ} كما كان الذي رفع "الملائكة" لو قلت: ساق الملائكةُ الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمرًا، تقول: الذي رفع "الملائكة" "ساق"؛ لأن "ساق" فعل ماض مبني على الفتح، و"الملائكة" فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

ما الذي أحدث الرفع في "الملائكة"؟

الفعل "ساق"، فإذا بنيته للمفعول قلت: "سِيقَ"، فيكون "سِيقَ" كأنه "سَاقَ" من حيث إنَّه عمل فيما بعده، غاية ما هنالك أنَّ "سَاقَ" رفع فاعلًا، وأن "سِيقَ" رفع نائب فاعل، وهكذا يكون الحكم بالحكم، والقضية هي القضية بالنسبة إلى نائب الفاعل.

2. لا يجوز بناء الفعل اللازم، والحديث عن إنابة غير المفعول:

يقول أبو البقاء: "وإنَّما لم يجز بناء الفعل اللازم لما لم يسمَّ فاعله؛ لأنه يبقى خبرًا بغير مخبَر عنه، كقولك: جُلِسَ، وقد ذهب قوم إلى جوازه، على أن يكون المصدر المحذوف مضمرًا فيه"... وإذا كان في الكلام مفعولٌ به صحيح جُعِلَ القائم مقام الفاعل دون الظرف وحرف الجر لأربعة أوجه".

ما الذي ينوب عن الفاعل بعد حذفه؟

الجواب: المفعول به هو الأساس في النيابة عن الفاعل.

فإذا وجدنا ضمير الفصل "هو" {ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯﯰ ﯱ ﯲ ﯳ} [الشعراء: 79، 80] علمنا أنَّ في المسألة قصرًا واختصاصًا وحبسًا وتخصيصًا وتوكيدًا، معنى هذا أنه لا يُشارك المفعولَ به في الأساسية شيء من: الظرف، أو الجار، أو المجرور، أو المصدر.

إذن، الأساس واحد ليس معه نظير ولا شريك، الأساس في النيابة المفعول به.

قد ينوب الظرف، قد ينوب الجار والمجرور، وقد ينوب المصدر.

ما الفرق بين إنابة المصدر، وبين إنابة الظرف، وبين إنابة الجار والمجرور، وبين إنابة المفعول به؟

الجواب: أنَّ إنابة المفعول به إنابة الرئيس والعهدة والأساس، فلا أحد يَشترط في المفعول به ما يشترطه في الظرف، ولا ما يشترطه في الجار والمجرور، ولا ما يشترطه في المصدر، وإذا كان هناك عندنا ما يأتي لعملٍ أو نيابةٍ دون شرط كان هو الأساس.

وإذا عدنا إلى اللغة والحياة وجدنا أن ذلك أشبه بالمواطِن الذي يتحرّك في أرجاء وطنه بلا شرط ولا قيد، فكأنه الأساس الذي يتحرّك في وطنه كما تتحرّك أنفاس الحياة في المكان الحي، يمشي ليلًا ونهارًا آمنًا مطمئنًا؛ لأن الأرض أرضه، ألفها وألفته، لا عدوان في قلبه نحوها، ولا قنبلة في يده يريد أن يفجرها في أنهارها وروابيها؛ إذن هو بلا شرط، بلا شرط يدخل، وبلا شرط يخرج، لأن له حرية المواطن وكرامة المواطن، كذلك المفعول به هو الأساس في النيابة.

أبو البقاء العكبري يذكر علة ذلك: لماذا كان المفعول به هو النائب الذي ينوب بلا شرط؟ لماذا كان المفعول به هو الأساس في النيابة عن الفاعل بعد حذفه؟

علل أبو البقاء لذلك بأربعة أوجه:

الوجه الأول: يقول: إنَّ الفعل يصل إليه بنفسه كما يصل إلى الفاعل. والإيصال معناه: وصول الفعل إلى المعمول حتى يؤثِّر فيه، وصل الفعل إلى الفعل فرفعه، ووصل في الوقت نفسه إلى المفعول به فنصبه، معنى ذلك أنه تعدَّى باختصار وسهولة ويسر.

ما رأيك في قول من قال: "صعد فلان فوق السلم" أو "جلس فوق السطح"؟

إن الفعل وهو عامل بلا شك، لكنّ وصوله إلى الظرف عن طريق التضمين، فأنتم تعلمون أن الظرف على معنى حرف الجر "في"، لكن المفعول به ليس على معنى حرف من الحروف، فكأن تعدية الفعل إليه تعدية بالذات والنفس كما كانت بالذات والنفس إلى الفاعل.

فأبو البقاء في الوجه الأول يقول لنا: إن المفعول به كالفاعل من وجه وليس كالفاعل من وجه آخر، فهو مثله من جهة وصول الفعل إليهما بنفسه، فكما تقول في: "فهم زيدٌ النحوَ": إن "فهم" فعل ماض، و"زيد" فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، و"النحو" مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، فليس هناك حدود بين الفعل وفاعله، ولا بين الفعل والمفعول به؛ ومن ثَمّ تعدّى الفعلُ بنفسه إلى الفاعل وتعدّى بنفسه إلى المفعول، فلمّا حُذِفَ الفاعل نادى العقل وقال: أيّها الشبيه تعالَ وأنت الأساس، فخذ الرفع الذي كان، ودع النصب الذي كان، فأنت الآن مرفوع بالنيابة، لا ينازعك في ذلك ظرف مختص أو غير مختص، ولا جار ولا مجرور، ولا مصدر، هنيئًا لك بالنيابة دون قيد ودون شرط. لماذا؟

لما بينك وبين الفاعل الذي نبت عنه من وجه شبه، وحسن وجه الشبه؛ حيث حسن لأنا لا نحتاج إلى شرط ربما نفتقده. هذا هو الوجه الأول.

الوجه الثاني: يقول أبو البقاء: إن المفعول به شريك الفاعل. ثم قال العبارة التي سوف توقفنا معه، في أيّ شيء يا أبا البقاء كان المفعول به شريكًا للفاعل؟

قال أبو البقاء: لأن الفاعل يوجد الفعل، والمفعول يحفظه.

يقول أبو البقاء: "لأنّ الفاعل من أوجد الفعل".

وقد خطّأ هو من قال ذلك قبل ذلك، إن أبا البقاء يقول: "وقول بعضهم: الفاعل هو من أوجد الفعل فاسد" وردّ ذلك ذلك بقوله: "إنه هناك في العربية فاعلًا لا يوجد الفعل" ومثّل له بـ"رخُص السعر، ومَاتَ زيد" وأراد أن يبيّن لنا في المثال "مات زيد" أن "زيد" فاعل في الشكل لكنه لم يوجِد الفعلَ، وإنما أوجده اللهُ فيه فانتقل من حركة إلى سكون ومن حياة إلى موت، لكنك تعربه فاعلًا، وتقول فيه: هو فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. هل أوجد زيد الموت؟ الجواب: لا. هكذا قال أبو البقاء.

فما لأبي البقاء يأتينا اليوم ويقول: وينوب المفعول به، وهو الأساس في النيابة عن الفاعل بعد حذفه؛ وذلك لأربعة أوجه... وذكر الوجه الثاني وهو أن المفعول به شريك الفاعل.

وعلل لذلك بقوله: "لأن الفاعل يوجد الفعل".

ألم يذكر أبو البقاء: إن الفاعل لم يوجِد الفعلَ؟ بلى، ذكر ذلك.

ولكنك احتجت إلى علة، فأنساك البحثُ عن العلة ما نفيته آنفًا فأثبته هنا.

يقول - رحمة الله عليه: والمفعول يحفظ... وما دام المفعول به شريكًا للفاعل فالمفعول به أولى الأشياء بالنيابة عن الفاعل.

الوجه الثالث: يقول أبو البقاء: أن المفعول في المعنى قد جُعِلَ فاعلًا في اللفظ، كقولك: مات زيد، وطلعت الشمس، وهما في المعنى مفعول بهما بخلاف الظرف".

يريد أبو البقاء أن يقول لنا: إن هناك تبادلًا بين الفاعل وبين المفعول في المعنى، ومعنى التبادل: أننا في هذا المثال حين نقول: مات زيد، نرفع "زيد" باعتباره فاعلًا، لكنه مفعول من حيث المعنى.

وإذا كان المفعول قد جُعِلَ فاعلًا فكيف لا يجعل نائبًا عن الفاعل؟

علّةٌ قد ننظر إليها ولا نجد لها وجهًا، وهي إلى افتعال العلل أقرب منها إلى طبيعة اللغة، فطبيعة اللّغة أن نقول: "مات زيد".

لقد عرّف العلماء الفاعل بعبارة جامعة فقالوا: "الذي أسند إليه فعل تامّ غير ناقص أصلي الصيغة" قالوا: "وقد حدث منه الفعل أو اتصف به"، ومعنى "اتصف به" أنك تقول: اخضرّ النبات، اخضر: فعل ماض، والنبات فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وأنت تقول: النبات مُخْضَرٌ، ومعنى النبات مخضر على الابتداء والخبر، والخبر وصف في المعنى. وكذلك تقول: زيد ميت، فهو موصوف بالموت كما كان موصوفًا بالحياة قبل الموت.

مثل ذلك يجعلنا نردّ على أبي البقاء وأن نقول له: إن أخذنا بقولهم: اتَّصف به أو اتُّصف به، أولى من كونه مفعولًا به في المعنى، فهو موصوف لا مفعول.

الوجه الرابع: يقول: "أن من الأفعال ما لم يسمَّ فاعله بحال، وذلك نحو: "عُنيت بحاجتك" وبابه، ولم يسند إلا إلى مفعول به صحيح، فدلّ على أنه أشبه بالفاعل".

فـ"عُنِيَ" شكله شكل الفعل المبني للمجهول لكن العلماء يعربونه فعل ماض، يقولون: هو فعل ماض، فإن قلت: عُنِيَ محمد بحاجتك، فـ"عُنِيَ" مبنيّ للمعلوم لا للمجهول، والدليل على ذلك أنك تعرب كلمة محمد فاعلًا، فلا تعربها مفعولًا به، لا تعربها نائبًا عن الفاعل.

معنى هذا أن أبا البقاء يرى أن هذه الأفعال المبنية لما لم يسمَّ فاعله جعلت المفعول به أشبه بالفاعل، فهي مبنية للفاعل؛ كأنها مبنية لنائب الفاعل لا للظرف ولا للجار والمجرور.

وقد ورد عن العرب أفعال ماضية مشهورة، تشتهر بأنّها ملازمة للبناء للمجهول سماعًا من أكثر القبائل، وهي في الصورة اللفظيّة لا في الحقيقة المعنوية؛ ولذلك يعربون المرفوع بها فاعلًا لا نائب فاعل.

بعض هذه الأفعال: يقولون: هُزِلَ فلان، ويقولون: دُهِشَ فلان، ويقولون: شُظِفَ فلان بكذا، ويقولون: أُولِعَ فلان بكذا، وأُهْتِرَ به، واستُهْتِرَ به، وأُغْرِيَ به، وأُغْرِمَ به،وأُهْرِعَ، وشُغِفَ بكذا، وأُولِعَ وأُهْتِرَ واستُهتِرَ وأُغْرِيَ به وأُغْرِمَ به، كلّها بمعنًى واحدٍ، هو التعلق، وأُهْرِعَ بمعنى: أسرع، وعُنِيَ محمد بالنحو، وحُمّ فلان، وأُغْمِيَ عليه، وامتُقِعَ: إذا تغيّر لونه، وزُهِيَ فلان: بمعنى تكبّر.

كل ذلك يدل على أنَّ أفعالًا وردت عن العرب هي على صورة المبني للمجهول، وهذه الأفعال يُعرب ما بعدها فاعلًا لا نائب فاعل.

تقول: جُنّ جنونه؛ جُنّ: فعل ماض، ولا تقول: مبني للمجهول.

تقول: زُهِيَ فلان أن أتاه الله الملك؛ أي: تكبر، فتعرب هكذا: زُهِيَ: فعل ماض، وفلان: فاعل- مع أنه مضموم الأول مكسور ما قبل الآخر.

والسؤال: ما حكم المضارع من هذه الأفعال؟ هل يجب بناؤه للمجهول كالماضي أم يتوقّف أمره على السماع الوارد من العرب؟

الجواب: أنه مقصور على السماع الوارد في كل فعل؛ أي لا نقيس فعلًا على فعل، وإنما الذي ورد من هذه الأفعال هو الذي يحفظ ولا يقاس عليه، ومنها: يُعنَى، ويُولَع، ويُسْتَهْتَر، ويُهْرَع بمعنى يُسْرِع- كل ذلك مسموعٌ، فذكر ثعلب -كوفيّ كما تعلمون- في كتابه الذي سماه (فصيح ثعلب) أن هذه الأفعال لا تُبنى للمعلوم أبدًا، وقد خطّأه ابنه درستويه وقال: "يجوز عُنِيتُ بأمرك وعَنَانِي أمرك" والحق معه.

# المراجع والمصادر

1. سيبويه، عمرو بن عثمان سيبويه (الكتاب) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، 1991م
2. المبرد، محمد بن يزيد المبرد (المقتضب)، دار الكتب العلمية، 2000م
3. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح التسهيل)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م
4. القفطي، جمال الدين علي بن يوسف القفطي (أنباه الرواة على أنباه النحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1950م
5. بن كثير، إسماعيل بن كثير (طبقات الشافعية)، دار المدار الإسلامي للتوزيع، 2003م
6. الحنبلي، ابن العماد عبد الحي بن أحمد الحنبلي (شذرات الذهب في أخبار من ذهب)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، سوريا، دار ابن كثير، 1986م
7. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف)، دار الكتب العلمية، 2007م
8. الأنباري، أبو البركات بن الأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م
9. الأنصاري، جمال الدين بن هشام الأنصاري (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م
10. الأشموني، علي بن محمد الأشموني (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)، دار الكتب العلمية، 1998م
11. بن جني، ابي الفتح عثمان بن جني (الخصائص)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م
12. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح الكافية الشافية)، دار الكتب العلمية، 2000م
13. الشافعي، محمد بن علي الصبان الشافعي (حاشية الصبان على شرح الأشموني)، دار الكتب العلمية، 1997م
14. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964م
15. الطنطاوي، محمد الطنطاوي (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م
16. الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (شرح الرضي على الكافية)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978م
17. بن يعيش، يعيش بن علي بن أبي يسار بن يعيش (شرح المفصل)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996م.
18. بن منظور، محمد بن مكرم بن منظور (لسان العرب)، بيروت، دار صادر، 1970م
19. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (اللباب في علل البناء والإعراب)، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م
20. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، دار الكتب العلمية، 1997م
21. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيان الأندلسي (تفسير البحر المحيط)، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ